((الفصل الأول))

الفصل الأول

التعليم الثانوى التجارى فى مصر

نشأته ، واقعه ، مشكلاته ، اتجاهات تطويره

- موقع التعليم التجارى فى نظام التعليم فى مصر
- نشأة التعليم التجارى وتطوره
- واقع التعليم الثانوى التجارى فى مصر
  - أهداف التعليم الثانوى التجارى
  - سياسة القبول
  - الخطة الدراسية
  - المناهج والمقررات
  - اعداد معلم
  - التقويم
- مشكلات التعليم الثانوى التجارى فى مصر
- اتجاهات تطوير التعليم الثانوى التجارى

الفصل الأول

التعليم الثانوى التجارى فى مصر

تاريخه ، واقعه ، مشكلاته ، اتجاهات تطويره

التعليم الثانوى التجارى فى مصر من فروع التعليم الفنى يلتحق به الحاصلون على شهادة اتمام التعليم الأساسى طبقا لمجموع الدرجات ويمكن لخريجيه الحاصلين على أكثر من ٧٥ ٪ من مجموع الدرجات فى امتحان الدبلوم الالتحاق بكليات التجارة تحت شروط وضوابط تجعل منهم قلة قليلة هى التى تتمكن من الالتحاق بالكلية ، وبالتالى يعتبر التعليم الثانوى التجارى فى مصر نظاما تعليميا مستقلا عن باقى فروع التعليم الفنى أو باقى فروع التعليم التجارى (مدارس نوعية متخصصة — مدارس نظام السنوات الخمس — معاهد تجارية بعد الشهادة الثانوية العامة) مما جعله نظاما مغلق النهاية تقريبا لا يتصل بغيره من النظم التعليمية .

نشأة التعليم التجارى وتطوره :

مر التعليم التجارى فى مصر بعدة مراحل حتى وصل إلى صورته الحالية ويمكن عرضها وتقسيمها زمنيا منذ نشأة التعليم الحديث فى مصر وحتى الآن كما يلى :

١ — عصر محمد على والخلفاء (من أوائل القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٨٢)

٢ — الاحتلال البريطانى حتى الاستقلال المشروط (١٨٨٢ — ١٩٢٢)

٣ — ثورة ٢٣ يوليو حتى حرب أكتوبر (١٩٢٣ — ١٩٧٣)

٤ — الانفتاح الاقتصادى حتى الآن (١٩٧٣ — ١٩٨٨)

المرحلة الأولى : (١٨٠١ — ١٨٨٢)

وأهم ما يميز هذه المرحلة عصر محمد على الذى اتسم بظهور كثير من المتغيرات التى جعلته عهدا جديدا فى تاريخ مصر ذلك أن محمد على

منذ أن أمسك بمقاليد الحكم فى مصر اتجه الى تحقيق طموحاته التوسعية وآماله فى بناء امبراطورية مما استوجب تكوين جيش قوى وأسطول ضخم ولم تكن هناك حيلة أمامه الا الاتجاه نحو التعليم للمساعدة فى امداد الاجهزة الحربية بما تحتاجه من أفراد يقومون بواجبات ترتبط أساسا بطموحات الحاكم وبالتالى اقتصر هدف التعليم على تحقيق أهداف مهنية نفعية مما أدى الى قلة الاعداد الملتحقة به . (١)

وانشئت أول مدرسة تجارية عام ١٨٣٤ (مدرسة الادارة الملكية) ولكنها ألغيت عام ١٨٣٦ وأنشئت مدرسة تجارية أخرى عام ١٨٣٧ سميت " مدرسة المحاسبة " والتى الغيت بعد عامين من انشائها . (٢)

وقد أدى ارتباط التعليم بتحقيق أهداف الحاكم و طموحاته الى تحديد أهدافه وجعله وظيفيا مرتبطا باحتياجات الدولة حتى اذا انتهت هذه الاحتياجات انتهت الحاجة الى التعليم وأغلقت مدارسه . فلم يكن الهدف هو الانسان أو تعليمه مما يفسر اتجاه الحكومة الى فتح المدارس واغلاقها بعد فترات قصيرة .

المرحلة الثانية : (١٨٨٢ ـ ١٩٢٢)

بدأت هذه المرحلة باحتلال الانجليز لمصر عام ١٨٨٢ وامتدت حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وقد اتصف المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال بأنه مجتمع اقطاعى زراعى رأسمالى كما اتصف بالاستبدادية والانتهازية وظهور الطبقية بصورة واضحة وجاء التعليم ليخدم هذه الأهداف فقد تبنى

---

(١) ناديه جمال الدين : " تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه " التربية المعاصرة ، العدد التاسع ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ٣٢ : ٥٥

(٢) احمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٣٨) ص ٣٢٩ .

الاحتلال ربط أهداف التعليم بالعمل فى الوظائف الحكومية وعمقه فى نفوس المصريين (١) . كما حرصت نظم التعليم على انماء روح التبعية والخضوع والسلبية والآلية فى التفكير وعدم الابتكار . (٢) وقد أهمل التعليم التجارى منذ عام ١٨٨٥ الى أن ظهرت بعض الجهود الأهلية فى مجال التعليم التجارى فأنشئ أول معهد درست فيه العلوم التجارية عام ١٩١١ بطريقة منظمة ووصل عدد المدارس التجارية الى مدرستين نهاريتين وأربعة مدارس ليلية تعانى من انقطاع تلاميذها عن الدراسة ويرجع ذلك الى : (٣)

- عدم ادراك الجمهور لمزايا التعليم التجارى وحصول الخريج على مرتبات صغيرة .

- احتكار الأجانب للوظائف المالية والتجارية فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى ولذلك شعر الخريجون أن الطريق أمامهم مسدود ... فاتجهوا الى الوظائف الحكومية دون الاتجاه الى الأعمال الحرة والتى لم تكن متوفرة أصلا نظرا لسيطرة قلة على موارد الدولة وعدم قدرة الأهالى على اقامة مشروعات مما اضطر الأفراد للاعتماد على الدولة .

وقد أدى الاستقلال المشروط الذى تم الحصول عليه عام ١٩٢٢ وظهور بوادر الجهود الوطنية فى المجال الاقتصادى مثل بنك مصر وشركاته الى ظهور كثير من الصناعات التى أوفدت الدولة البعثات الى الدول

---

(١) عليه على على فرج : التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية دراسة فى تاريخ التعليم (الاسكندرية : منشأة المعارف ، عام ١٩٧٦) ص ١٢٧ .

(٢) احمد محمد الغنام : "أزمة مناهج التعليم فى البلاد العربية" صحيفة التخطيط التربوى ، العدد ٢٩ (بيروت عام ١٩٧٢) ص ص ٥ : ٣٣ .

(٣) سعيد اسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤) ص ٨٦ .

المتقدمة لتوفير الفنيين والاداريين اللازمين لهذه الصناعات المختلفة [١] مما أدى الى زيادة الطلب على خريجى مدرسة التجارة فأنشئت مدرستان للتجارة المتوسطة عام ١٩٢٧ إحداهما بالقاهرة ، والأخرى بالاسكندرية وأخذت المدارس التجارية فى الازدياد حتى ظهرت عدة قوانين بشأن تنظيم التعليم التجارى . [٢]

المرحلة الثالثة : (١٩٢٣ ـ ١٩٧٣)

بدأت هذه المرحلة بقيام ثورة يوليو التى غيرت مجرى الحياة فى المجتمع المصرى وأحدثت تقدما حضاريا وإصلاحا جذريا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

شاهدت مصر فى هذه الفترة تغيرات سياسية كبيرة ، فقد نجحت الثورة فى إنهاء الحكم الأجنبى ، وتطهير الجبهة الداخلية فألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية ، كما ألغى دستور ١٩٢٣ وظهرت عدة دساتير أخرى الى أن ظهر ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ كأساس لدستور المستقبل ، وقد صدر قانون ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم الاحزاب السياسية ثم ألغيت هذه الأحزاب . [٣]

---

(١) على لطفى : التطور الاقتصادى ـ دراسة تحليلية لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادى (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٥) ص٢٤٦ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية تقرير عن التعليم التجارى فى جمهورية مصر (القاهرة ١١/٢٣ ـ ١٩٥٧/١٢/٥) ص١ على الآلة الكاتبة

(٣) سيد ابراهيم الجيار : تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية (القاهرة : دار الثقافة ١٩٧١) ص١٨٧ .

أعلن النظام الجمهورى فى مصر فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٣ ، وكان ذلك ضرورة سياسية لتحقيق الديمقراطية ، وجعل الشعب مصدر كل سلطة عن طريق رئيس الجمهورية المنتخب لمدة محددة ، وصدر دستور يناير ١٩٥٦ مسايرا للاتجاه الاشتراكى ، الذى يهدف الى رفع مستوى المعيشة وتحقيق الديمقراطية والاشتراكية فى الداخل ، والقومية العربية والحياد الايجابى فى الخارج . (١)

وقد امتدت الثورة لتحدث تغيرات جذرية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، فصدر قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر عام ١٩٥٢ للحد من سلطة كبار ملاك الأراضى ، ومحاولة ازالة النظام الطبقى الذى قسم المجتمع على نفسه الى طبقتين من السادة والثانية من الفقراء ولاعادة توزيع الثروة وتقارب دخول الأفراد .

كما اتجهت الحكومة المصرية إلى تأميم الشركات وتمصيرها مما أدى الى كبر حجم القطاع العام وزادت سيطرة الحكومة على الاقتصاد القومى وخاصة بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية التى أدت الى تأميم جميع البنوك والمؤسسات المالية تأميما كاملا ، وتمصير جميع الشركات التى تتعامل فى تجارة القطن (٢)

كان لتلك التغيرات أثرها الواضح على نظام التعليم فى عهد الثورة فقد بدأ نظام التعليم ينمو وينشط ويمكن القول أنه قامت ثورة تعليمية كبرى ، فتغيرت السياسات التعليمية بالكامل واتجهت اتجاهات مختلفة عما كانت عليه قبل الثورة . فربطت الدولة بين السياسة التعليمية ، وسياستها التى تهدف الى

---

(١) محمد لبيب النجيحى : التربية وبناء المجتمع العربى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧١) ص ٣١ .

(٢) سالم حسن على هيكل : أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على تطور نظم التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ص ٦٥ .

رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى ، ووجهت العملية التعليمية نحو الكفاية الانتاجية ، ونحو تنمية اقتصاديات البلاد .

وقد تعهدت الدولة بتوفير فرص التعليم لكل مواطن ، وإقامة المبانى المدرسية اللازمة ، والاهتمام باعداد المعلمين المؤهلين ، كما توسعت فى انشاء الجامعات ، وطبقت المجانية من الحضانة الى الجامعة وتم رسم سياسة جديدة للتعليم على أساس تخطيط شامل لمراحل التعليم والمناهج والكتب الدراسية والخدمات التعليمية والثقافية ، ورصد الميزانيات الهائلة للتعليم على الرغم من الأعباء الاقتصادية الضخمة . (١)

فقد أصبح التعليم لكل فرد فى حدود قدراته واستعداداته دون أن يكون للمستوى الاقتصادى أو الاجتماعى أثره فى تحديد مستوى التعليم ونوعه وأصبح الهدف من التعليم اعداد الأفراد للمواطنة الصالحة فى المجتمع عن طريق تنمية القدرات والمفاهيم ، والأخلاق الاشتراكية وتحرير الذكاء والقدرة على الخلق والابتكار . (٢)

ويعتبر التخطيط من السمات الأساسية لأسلوب الثورة فى إحداث التطوير وقد آمنت الوزارة بأن تخطيط التعليم جزء من التخطيط العام ، وأساسى بالنسبة له ، اذ أنه يتناول التعليم وأنظمته والقوى العاملة التى يعدها ، والتنمية الاجتماعية المترتبة على هذا التعليم ويحقق استغلال القوى البشرية فى المجتمع استغلالا يؤدى الى تحقيق أكبر قدر من الكفاية لكل فرد من هذه القوى البشرية . (٣)

---

(١) سيد ابراهيم الجيار : تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية مرجع سابق ، ص ٢٠٠

(٢) محمد لبيب النجيحى : التربية وبناء المجتمع العربى مرجع سابق ص ٢١٨ .

(٣) أميل فهمى : التعليم فى مصر (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥) ص ١٨٨ .

وبالتالى أدت سياسة الثورة فى التعليم إلى زيادة كبيرة فى أعداد التلاميذ فى المدارس وإلى زيادة كبيرة فى أعداد المدارس والفصول ، وبصفة خاصة ظهور المدارس الابتدائية والاعدادية بصورة شاملة فى قرى الجمهورية العربية المتحدة ، وزيادة كبيرة فى المعامل والمعدات المدرسية والوسائل التعليمية والكتب الدراسية ومما ساعد على هذا التغير الكبير والشامل ، الشعور الجارف لدى المواطنين بالحاجة الى التعليم والاستمرار فيه . (١)

اتجهت الدولة إلى اعادة تشكيل المشتغلين باقتصاديات البلاد ، لتحقيق النهضة القومية ، ورفع مستوى المعيشة على أساس هرمى ، فى قمته عدد مناسب من متخصصين على أعلى درجة من التخصص والكفاية ، مهمتهم البحث والدراسة ، ومن ذويهم عدد أكبر من المساعدين الذين تناسب درجة تخصصهم وثقافتهم العلمية والعملية طبيعة المهمة الموكولة اليهم وهى الاشراف على تنفيذ الخطط والمشروعات ومن دون هؤلاء وأولئك من قاعدة الهرم - العمال والصناع المهرة والأيدى العاملة المدربة التى تقوم بعمليات الانتاج المباشر .

ومن هنا كان لابد من اعادة النظر فى التعليم الفنى والمهنى مستلهمة من النهضة الشاملة سياسة جديدة تقوم على أساس توجيه هذا النوع من التعليم بحيث يسد احتياجات البلاد ويعمل على غرس احترام العمل اليدوى فى نفوس الشعب وبحيث يتم احداث التوازن بين الحياة الفعلية العلمية والحياة العملية التطبيقية فى البلاد . (٢)

وأخذت الوزارة تسن القوانين المنظمة للتعليم الفنى بهذا الوعى

---

(١) محمد حافظ غانم : "الترابط بين خطة التعليم وخطة العمالة" صحيفة التربية العدد الثانى ، يناير ١٩٧١ ص ١٠ .

(٢) محمد خيرى حربى ، السيد محمد العزاوى : تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن العشرين (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، مركز الوثائق التربوية ، الشئون العامة ١٩٥٨) ص ٩٠

فأصدرت قانون رقم ٢٢ بشأن التعليم الصناعى ، وقانون رقم ٢٦١ بشأن التعليم التجارى ، وقانون رقم ٢٦٢ بشأن التعليم الزراعى فى عام ١٩٥٦ ، وبمقتضى هذه القوانين انقسم التعليم الفنى إلى مرحلتين :

مرحلة اعدادية :

تهدف الى تزويد الطالب بقدر معقول من الثقافة الفنية والمهارة اليدوية التى تمكنه فى أن يباشر بكفاية عمليات الانتاج فى الشركات الصناعية والمحلات التجارية والزراعية الكبيرة بكفاية وهذه المرحلة تؤدى بالممتازين من خريجيها إلى الالتحاق بالمرحلة الثانوية الفنية .

مرحلة ثانوية :

تهدف بتزويد السوق بفنيين على درجة عالية من الثقافة العامة والفنية تمكنهم من الاشراف على تنفيذ المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية فى الشركات الكبيرة والمصالح الحكومية والهيئات الأهلية ، والسير بعجلة الانتاج فى الطريق الناجح .

ومن أبرز خصائص هذه القوانين الخاصة بتنظيم التعليم الفنى نصها على تكوين مجالس استشارية تضم بين أعضائها رجال الأعمال المشتغلين فى الميادين الصناعية والتجارية والزراعية المختلفة ، لمسايرة التعليم الفنى لأحدث التطورات الفنية من ناحية ، ومطابقته لمطالب السوق من ناحية أخرى ، كما حرصت الوزارة على تدريب الطلبة على الانتاج الفعلى ، وعلى خطواته لمواجهة الحياة العملية بعد تخرجهم من تلك المدارس . (١)

---

(١) محمد خيرى حربى ، السيد محمد العزاوى : تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ — ٩٣

وقد سجل التعليم الفنى زيادة سريعة بعد الثورة فزاد عدد المدارس بنسبة ٢٤١ ٪ وعدد الفصول بنسبة ٤٠٢ ٪ وعدد التلاميذ بنسبة ٤٥٠٪ وذلك فى الفترة (من العام الدراسى ١٩٥٢/٥١ الى العام الدراسى ١٩٦٨/٦٧) . فقد كان عدد التلاميذ فى هذه الفترة ٢٢ ١٨٦ فى البداية، وارتفع الى ١٣٦ ٥٧٦ فى نهاية الفترة . أما تلاميذ الثانوى العام كان عددهم ١٥٩ ٧٩٧ ، وارتفع الى ٢٤٣ ٦٧٩ . (١)

وقد حظى التعليم التجارى بهذا التوسع ، فقد اقتصر التعليم التجارى فيما قبل الثورة وحتى عام ١٩٥٦ على نوع واحد من هذا التعليم وهو التعليم التجارى الثانوى ، الا أنه فى عام ١٩٥٦ صدر قانون ٢٦١ فى شأن تنظيم التعليم التجارى وبموجبه قسم التعليم التجارى الى مرحلتين تعليم تجارى اعدادى ، تعليم ثانوى تجارى . (٢)

حدد الهدف من المرحلة التجارية الاعدادية فى تزويد الملتحقين بها بثقافة فنية محدودة تمكنهم من العمل بصغرى المؤسسات التجارية الصغيرة وتبدأ الدراسة بها بعد المرحلة الابتدائية ، والدراسة مجانية مدتها ثلاث سنوات تنتهى بامتحان شهادة اتمام الدراسة الفنية وهى مرحلة منتهية لأغلب التلاميذ الا فئة بسيطة من الممتازين يمكنهم اتمام المرحلة الثانوية التجارية . وقد وصل عدد هذه المدارس فى العام الدراسى ١٩٥٧/٥٦ الى أربع مدارس واحدة للبنين وثلاثة للبنات ، ويرجع قلة عدد هذه المدارس الى :

- اعتماد أصحاب البيوتات الصغيرة التجارية على أنفسهم فى تأدية الأعمال الحسابية والكتابية .
- تفضيل أصحاب المؤسسات المالية لخريجى المدارس الثانوية التجارية .

---

(١) سيد ابراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) سالم حسن على هيكل : أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على تطوير نظم التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٣

وقد زادت الحاجة الى خريجى المدارس الاعدادية عندما ألزم القانون بضرورة وجود دفاتر نظامية للمحال التجارية التى لا يقل رأس مالها عن ١٠٠٠ جنيه ولكن سرعان ما انخفض الطلب مرة أخرى لالتحاق خريجى المرحلة الابتدائية بالمدارس الزراعية والصناعية . (١)

أما التعليم الثانوى التجارى فقد حدد الهدف منه فى اعداد الملتحقين به اعدادا فنيا من الناحيتين النظرية والعملية للاشتغال بالتجارة ، ومزاولة الاعمال الكتابية والحسابية سواء فى المؤسسات المالية والتجارية أو بالمصالح الحكومية ، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وقسمت المواد الى مواد ثقافية ، ومواد مهنية ومواد عملية ، ومن حق الممتازين من الخريجين الالتحاق بالمعاهد العليا — وكان يلتحق بهذه المدارس من لم يوفق فى الالتحاق بالثانوى العام وأصبح عدد المدارس فى العام الدراسى ٥٣ / ١٩٥٤ — عشرين مدرسة بها ١٨٣ فصلا دراسيا . وقد زاد الطلب على خريجى هذه المدارس للأسباب التالية :

- طبيعة الدراسة العملية التى تميز هذه المدارس عن الكليات النظرية .
- الدقة والتنسيق التى يقودها الطالب فى هذه المدارس .
- الرضا بالوظائف الصغرى والمرتبات غير المبالغ فيها . (٢)

وقد بدأت الحكومة فى سن القوانين والتشريعات المالية والتجارية بعد أن توفر لها العدد الكافى من المواطنين المثقفين بثقافة تجارية ومن هذه القوانين : قانون الشركات ، وقانون تنظيم الدفاتر ، وقانون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة . وقد استطاع المصريون بفضل نشر التعليم التجارى السيطرة

---

(١) وزارة التربية والتعليم : بيانات عن التعليم التجارى ، تخطيط التعليم التجارى ، (القاهرة : يوليو ١٩٦٢) ص ١ (على الآلة الكاتبة)

(٢) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية تقرير عن التعليم التجارى ، القاهرة : ١٩٥٧ ، ص ١٢ .

على ميادين النشاط المالى والتجارى بعد أن ظل قاصرا على الاجانب فقط فترة طويلة ، فأصبحت الشركات والمؤسسات المالية والادارية وادارات الحكومة تعتمد على خريجى التعليم التجارى فى القيام بالأعمال التنظيمية والادارية والكتابية . (١)

وعقدت الوزارة العديد من المؤتمرات التى تولت شئون التعليم التجارى لما له من دور هام فى الحياة الاقتصادية منها :

١ — مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية ، فى الفترة من ١٣/١ الى ٢٥/١٢ عام ١٩٥٧ وقد ناقش هذا المؤتمر أمور التعليم التجارى وتناول تقريرا عنه ، وأوصى بالتوسع فى التعليم الفنى بقدر الحاجة اليه وتشجيع الاقبال عليه والعناية بالتوجيه المهنى فى مدارس التعليم العام والتدريب فى المؤسسات .

٢ — مؤتمر التعليم التجارى : من ١٢/٥ الى ٢٠/٥/١٩٥٩ لبحث شئون التعليم التجارى ومناقشة مشكلاته وواقعه وأوصى بالارتقاء بمستوى المعلم عن طريق التأهيل لتدريس المواد التجارية وضرورة التخصص وفقا للميول والقدرات كما أكد على أهمية الاتصال بالبيئة .

٣ — مؤتمر التعليم التجارى من ١٩/٦ الى ٢٣/٦/١٩٦٥ وتعرض لأهداف التعليم التجارى ومدى ملاءمتها لحاجة البلاد وقد أوصى بضرورة مراعاة المواد الدراسية للتطور والنمو والنهضة التى تهدف إليها البلاد .

وقد اهتمت الوزارة بزيادة عدد خريجى المدارس الثانوية التجارية بالقدر الذى تستلزمه الحاجة على ضوء التطورات الجديدة فى عهد الثورة حتى يسهل تموين المشروعات والمؤسسات بالعدد اللازم من الشبان الاكفاء للقيام بالأعمال الموكولة اليهم وفيما يلى جدول رقم (٣) يبين ذلك التوسع .

---

(١) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية تقرير عن التعليم التجارى ، القاهرة ١٩٥٧ ص ٢ .

جـــدول رقـــم (٣)

يبين تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ بمدارس التعليم التجارى

العام الدراسى	مدارس	أقسام	فصول	تلاميذ		جملة
				بنون	بنات	
١٩٥٢ / ٥١	١٩	—	١٤٧	٣٥٩١	٤٥١	٤٠٤٢
١٩٥٣ / ٥٢	١٩	—	١٦٩	٣٤٨٢	٧١٢	٤١٩٤
١٩٥٤ / ٥٣	١٩	—	١٧٩	٤٠٤٤	٥٠٧	٤٥٥١
١٩٥٥ / ٥٤	٢٠	—	١٩٩	٤١٣٦	٤٦١	٤٥٩٧
١٩٥٦ / ٥٥	٢٥	—	٣٠٠	٦٥٤٥	٨٨٣	٧٤٢٨
١٩٥٧ / ٥٦	٢٨	—	٤١٢	٩٣٧٢	١٣٩١	١٠٧٦٣

المصـــــدر :

وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للاحصاء ، الاحصاء الاستقرارى للتعليم التجـارى (على الآلة الكاتبـــة) .

يلاحظ من الجـدول السـابق أن :

- عدد الفصـول بدأ يتضاعف ابتداء من العام الدراسى ١٩٥٥ / ١٩٥٦ تنفيذا لسـياسة الوزارة التى تهدف إلى زيادة عدد المدارس لسـد حاجـة سـوق العمل من خريجـى هذه المدارس .
- زيادة إقبـال البنات على التعليم الثانوى التجارى فزاد عددهم من ٤٥١ طالبة عام ١٩٥١ الى ١٣٩١ طالبة عام ١٩٥٦

وقد واجه التعليم الاعدادى عدة مشاكل أدت إلى إلغائه فى منتصف الستينيات ، والاكتفاء بالمدارس الثانوية التجارية ومن هذه المشكلات(١) :

- عدم وجود فرص عمل للخريجين وقلة الاقبال عليه .
- انعدام التخصص فى المواد التجارية .
- ارتفاع تكاليف إنشاء هذه المدارس وضعف امكانيات التدريب .
- عدم الاستفادة من المؤسسات المجاورة للمدرسة .

وقد حددت الأعمال التى تعد المدرسة الثانوية التجارية خريجيها لها فى(٢) :

١ — ميدان العمل الحر : تجارة التجزئة الاستهلاكية — مكاتب لتنظيم الدفاتر ومراجعتها — ومراجعة الحسابات — التوكيلات — السمسرة .

٢ — المؤسسات المالية والتجارية : الحسابات — التحصيل والصرف — الكتابة على الآلة الكاتبة — أقسام الانتاج — أعمال الأرشيف — المخازن سكرتاريون خصوصيون — أعمال أخرى بالمصارف .

٣ — المصالح الحكومية : كتبة حسابات — أعمال الأرشيف — السكرتارية المخازن والتوريدات

وقد أعادت الوزارة النظر فى خطط الدراسة القديمة ومناهجها حتى تصبح متمشية مع ما صدر من قوانين وتشريعات حديثة ومطابقة لما طرأ من تغيير على المعاملات التجارية والنظم الاقتصادية فى الداخل والخارج ، وتغير فى الأعمال والوظائف المتاحة للخريجين .

كما شكلت لجان ، ووضعت كتب دراسية جديدة مسايرة للمناهج المعدلة ، وزودت المدارس بمعدات المكاتب الحديثة ، كما نظمت دراسات تدريبية لمدرسى المواد التجارية الجدد لتحسين المستوى العلمى لهم

---

(١) نازلى أحمد صالح : حول التعليم العام ونظمه ، دراسات مقارنة (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٨٤) ص ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر التعليم الثانوى التجارى مايو ١٩٥٩ ، عرض للتعليم الثانوى التجارى ، ص ص ٧ ، ٨ ، على الآلة الكاتبة

كما اهتمت الوزارة بإيجاد صلة قوية بين دوائر الأعمال والمشتغلين بالتعليم التجارى ، بإيفاد عدد كبير منهم فى بعثات داخلية خلال العطلات الصيفية الى الشركات والمصارف وكبرى المؤسسات المالية والتجارية بقصد المران العملى ، وبحث شئون خريجى مدارس التجارة الذين يعملون بهذه المؤسسات

ولم يقتصر دور التعليم التجارى فى هذه الفترة (بعد الثورة) على المدارس التابعة له فقط ، بل كان هناك أهداف هامة أخرى يشترك فى العمل على تحقيقها منها : (١)

- الاشراف على تنظيم الدراسة بمدرسة المحصلين والصيارف التابعة لوزارة المالية والاقتصاد .
- الاشتراك مع مؤسسة الثقافة الشعبية فى نشر هذا النوع من التعليم بين المواطنين الراغبين فى التزود بثقافة تجارية خاصة .
- تدريب موظفى الحكومة الاداريين والكتابيين على الوسائل الحديثة المستعملة فى الأعمال الكتابية ، والحسابية ، وطرق الحفظ وأعمال الأرشيف .
- الاشراف على تدريس المواد التجارية بالمدارس غير التجارية التى تشمل خطة الدراسة بها تدريس بعض مبادئ التجارة .

وقد خططت الوزارة للتوسع فى التعليم الفنى عن طريق تخفيض فصول الصف الأول الثانوى العام من العام الدراسى ٥٦/٥٧ الى العام الدراسى ٥٩/١٩٦٠ حوالى ٢٤٠ فصلا تضاف الى التعليم الثانوى الفنى . الا أن ذلك لم يتحقق بسبب الاحجام عن الالتحاق بالتعليم الفنى والتكالب على التعليم الثانوى العام مما أدى الى زيادة خريجيه ، وتزاحم الطلاب على الجامعات بما لا يناسب طاقتها . وقد أثر ذلك على اتجاه الطلاب نحو التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة وخريجى التعليم الثانوى العام . (٢)

---

(١) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية ، تقرير عن التعليم التجارى ، مرجع سابق ص ص٦ : ٧ .

(٢) احمد اسماعيل حجى : "التعليم الثانوى فى مصر بعد تطبيق التعليم الأساسى دراسات مقارنة" صحيفة التربية ، العدد الثالث ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٢٨

والجدول التالى رقم (٤) يبين نسبة خريجى التعليم الثانوى الفنى الى التعليم الثانوى العام .

جدول رقم (٤)

مقارنة بين عدد الطلبة المتخرجين من كل من التعليمين الفنى والعام فى المرحلة الثانوية

السنة الدراسية	عدد خريجى الثانوى الفنى	عدد خريجى الثانوى العام	نسبة خريجى الفنى الى العام
١٩٥٣ / ٥٢	٢٩٧١	١٤٨٧٦	١ : ٥
١٩٥٤ / ٥٣	٣٣١٨	١٣٥٠٢	١ : ٤
١٩٥٥ / ٥٤	٢٨٢٢	٢٢٧٤٧	١ : ٨
١٩٥٦ / ٥٥	٢٢٧١	٢٢١٠٣	١ : ٩
١٩٥٧ / ٥٦	٣٨٧٤	٣٨٢٥٨	١ : ١٠

المصدر :

محرم وهبى محمود : " مقارنة بين التعليم الفنى والتعليم العام" ، صحيفة التربية ، العدد الثانى يناير ١٩٥٨ ص ٠ ص ٤٩ : ٥٦ ٠

من العرض السابق لمرحلة انطلاق التعليم الثانوى التجارى ، والتوسع فيه ، فى مصر ، بعد الثورة ، والتغيرات المختلفة التى تعرض لها المجتمع المصرى يتضح الآتى :

تميزت هذه الفترة بظهور التطور فى الثقافة العربية ، والعلم والتكنولوجيا والتطورات الاقتصادية ، وظهور مفاهيم جديدة كالعدالة والحرية والديمقراطية ، والانفتاح على العالم الخارجى مما استدعى ضرورة تطوير التعليم ، لكى يتكافأ مع هذه التطورات ، فاستخدم التخطيط للتوسع الكمى فى التعليم ، مما تتطلب وعى العاملين به والمسئولين عنه ،

والتعرف على الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ودراسة حدود ومدى كيفية الافادة منها والاهتمام بالبحث والتمرين فى التربية والتخطيط العلمى لتطوير التعليم مع دأب على التنفيذ والمتابعة السليمين لما خطط له . (١)

- تركزت سلبيات النظام التعليمى فى هذه الفترة فى ظهور مشكلة الامية التى وضحت فى وجود أعداد كبيرة من الأطفال لا تتلقى العلم وهذه مشكلة موجودة حتى الآن ، وو وجود فارق كبير بين المستهدف والمنفذ فى الخطة التعليمية نتيجة الفرق بين القرارات والواقع ، ضعف أجهزة التخطيط المركزية للتعليم إن وجدت . كما ظهرت فى هذه الفترة صعوبة ربط التعليم بالعمل فيتعلم الأطفال أمورا لا يعملون بها فى المستقبل ونفس العاملين الذين أعدوا لعمل معين لم يحسن اعدادهم فى بعض الأحوال لممارسة هذا العمل مما أدى إلى محدودية مستوى كفاءتهم وإنتاجهم . وترتبط عملية التكامل بين التعليم والعمل بزيادة العائد الاقتصادى من التعليم مع الاحتفاظ بالأهداف الثقافية والتربوية العامة التى تعتبر جوهر العملية التعليمية .
- تبنت الدولة فى هذه الفترة فلسفة تربوية واضحة لأول مرة تتفق مع فلسفة الثورة لتحقيق الديمقراطية المثالية والتعاون والاشتراكية التى تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين .
- تغيرت أهداف التعليم الثانوى التجارى بعد عام ١٩٥٢ لكى تلائم المجتمع الجديد وتسهم فى تحقيق التنمية والتقدم والنهوض بمستوى البلاد فى كافة المجالات .
- يعتبر التعليم التجارى أكثر أنواع التعليم تأثرا بالتغيرات الحادثة فى المجتمع وخاصة التغيرات الاقتصادية وكانت هناك محاولات من الوزارة للتخطيط له بحيث يناسب حاجة ومشروعات ومؤسسات السوق بصفة عامة .

---

(١) محمد أحمد الغنام : " أزمة مناهج التعليم فى البلاد العربية " ، صحيفة التخطيط التربوى ، العدد ٢٩ ، بيروت ١٩٧٢ ص ٢٢ .

- استحدثت فى هذه الفترة أقسام تجارية لم تكن موجودة من قبل للحاصلين على الثانوية العامة مثل أعمال السكرتارية و أساليب البيع وأعمال الاستيراد والتصدير وكانت مدة الدراسة بها ١٠ شهور ثم يتدرب الطالب فى المؤسسات لمدة شهر ونصف وكان يقوم التعليم التجارى بالاشراف على هذه الدراسات مما يجعله يقوم بدور ايجابى اجتماعى لخدمة المجتمع الموجود فيه .

- على الرغم من اتجاه الدولة إلى بناء المدارس ومحاولة تجنب استئجارها كما كان يتم قبل الثورة فقد ظهر(نظام الفترات) حيث استغلت الوزارة المبانى القائمة فى فتح المدارس الجديدة واستقبال التلاميذ بها لتلقى العلم فى فترات مسائية الى أن يتم تسليم المبانى الجديدة — وقد أدى ذلك الى اغفال جوانب النشاط المدرسى ومجالات النمو فيه وازدحام الفصول مما أثر على العملية التعليمية بطريقة سلبية وهذا ما يعانى منه التعليم الى الآن .

المرحلة الرابعة : (١٩٧٣ — ١٩٨٨)

وهى المرحلة التى تعبر عن واقع التعليم الثانوى التجارى فى مصر منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى الآن ،

و لقد مرت مصر بظروف سياسية وعسكرية قاسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ودخول حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فبعد هزيمة ١٩٦٧ أصاب الجمود والتدهور مرافق الحياة فى البلاد ويعتبر ذلك انعكاسا طبيعيا لما أصاب اقتصاد مصر وهو الشريان الذى يغذى كافة النشاطات فى المجتمع . وعلى الرغم من انتصارات حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد استمر التدهور الاقتصادى نتيجة استنفاذ جزء كبير من موارد الدولة فى تمويل الاغراض العسكرية مما عرض البلاد لضغوط اقتصادية جعلت مصر مستعدة لقبول الاستثمارات

الأجنبية المباشرة وتوفير ظروف أكثر ملاءمة لعمل القطاع الخاص. (١)

أخذت مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادى بعد صدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والذى عدلت بعض أحكامه بمقتضى قانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بهدف إزالة العقبات التى تحد من انطلاق رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية وإعطاء المستثمر المصرى نفس المزايا التى يتمتع بها الأجنبى، وقد عملت الحكومة على تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص بدعم البنية الأساسية، وتوفير المرافق، وتشجيع الادخار، كما تقوم الحكومة عن طريق القطاع العام ببعض المشروعات الاستراتيجية الأساسية التى يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، وبالتالى انتهى العهد الذى كان القطاع العام يتحمل فيه وحده عبء التنمية. (٢)

إن سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تتضمنه من اتساع نطاق القطاع الخاص، صحبها كثير من التفاوت فى توزيع الدخول بين السكان. ويرجع ذلك إلى إتاحة الفرصة أمام من يملكون عناصر الانتاج لاستغلالها فى مشروعات خاصة، وتحقيق أرباح كبيرة من ورائها، ويرجع أيضا الى التفاوت الموجود بين الاجور داخل القطاع الخاص نفسه، وبينه وبين القطاع العام والحكومى وبالتالى أدى الانفتاح الى سوء توزيع الدخل بين الأفراد وقد أخذت الدولة بسياسة الدعم للحد من التفاوت بين

---

(١) سالم حسن على هيكل : أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على نظم التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) ابراهيم العيسوى : التحول الى الانفتاح - العوامل الداخلية، قضايا أساسية - الانفتاح - الجذور والحصاد والمستقبل، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص. ص ٧١ : ٨٩.

دخـــول الأفـــراد . (١)

ترتب على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى مزيد من الجهد من جانـــب الحكومة والأفـراد ، لاصلاح المســار الاقتصادى ، فأنشئت مؤسســات اقتصادية جديدة ، ومشروعات اســتثمارية متعددة تطلبت اقامة مؤسسات تعليميــة جديدة تلبــى حاجات هذه المشروعات من العمالة ، فصدر قانون (٧٥) لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم التعليم الفنى ، وقد تم إلغاء قانـــون التعلـيم التجارى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ عقـب صـدور هذا القانـون .

حدد القانون (٢) أهداف التعليم الثانوى التجارى فـــى :
اعداد تأهيل القوى العاملة الواعية المستنيرة المعدة اعدادا فنيا مـــن الناحيتين النظرية والعملية لسد حاجة المجتمع الحالية والمستقبليـــة فى قطاعات الأعمال الادارية والتجارية والمالية والمحاسبية والمصرفيـــة والمكتبيــة بالأســلوب العلمى الذى يحقق تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ويقع على عاتق المدرســة إعداد المواطن الاعداد العام عقليا وجســميــا وخلقيــا واجتماعيا وقوميــا بقصــد إعداد المواطنين الصالحين عن طريق تزويدهم بالقدر المناسب من الدراســات الثقافية والفنية التى تزيد من مداركهم وتوســع آفاق معارفهم ، وتكسبهم بعض الخبرات والمهارات العلميـــة والعمليـــة .

وقد تأثر التعليم الثانوى التجارى بالتغيرات السابق ذكرها فزاد الطلب على خريجيه نظرا لزيادة المشروعات الاســتثمارية ، وظهور القطاع الخــاص بشركاته المتعددة ، فاتجهت الدولة إلى التوسع فيه وزيادة الاعداد الملتحقة

---

(١) كريمــه كــريم : توزيع الدخل والدعم قضايا اســاسية ، المركز العربـــى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص٠ ص ٣١٩ : ٣٢٩

(٢) وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ فى شأن التعليم الفــنى

به . كما ظهرت نوعيات جديدة من المهن والوظائف الادارية التى تتطلب نوعا خاصا من الخريجين ، ولذلك تم انشاء المدارس الثانوية التجارية المتخصصة نظام السنوات الخمس والمعاهد الفنية للتعليم التجارى ، كما تم إنشاء الشعب المتخصصة فى مدارس التعليم الثانوى التجارى (نظام السنوات الثلاث) على النحو التالى (١)

- تم إنشاء المدارس الثانوية للمعاملات التجارية تختص بفن البيع ، مقرها مدرسة نوبار الثانوية التجارية للبنات بالقاهرة . (٢)
- وتم إنشاء شعب تخصص (شئون قانونية) فى الاسكندرية والغربية وقنا وأسوان . (٣)
- وتم إنشاء شعبة تخصص (شئون فندقية) فى القاهرة والجيزة وأسوان . (٤)
- وتم إنشاء تخصص (تأمينات تجارية) فى القاهرة والاسكندرية . (٥)
- وتم إنشاء تخصص (مشتريات ، و أعمال مخازن) فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط . (٦)

---

(١) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتعليم التجارى ادارة المناهج والكتب (على الآلة الكاتبة)

(٢) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢ (على الآلة الكاتبة .)

(٣) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٤ (على الآلة الكاتبة)

(٤) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

(٥) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

(٦) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٨/١١

مع بداية الثمانينات أخذت مظاهر الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى تتضح و تمنح الفرصة للانجاز فى شتى مجالات الحياه وبدأت مصر مرحلة جديدة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ — ١٩٨٧/٨٦ والتى اهتمت بتطوير التعليم بصفة عامة ، وإعطاء اهتمام خاص للتعليم الفنى وخاصة التعليم الصناعى الذى يمد المشروعات الصناعية بالقوى العاملة المدربة .

أخذت الدولة فى التوسع فى التعليم الثانوى التجارى نظام السنوات الثلاث (شعبة عامة) على الرغم من قلة الطلب على خريجيه وزيادة الطلب على خريجى الشعب المتخصصة .

والجدول التالى رقم (٥) يوضح استمرار الدولة فى التوسع فى هذا النوع من التعليم من العام الدراسى ٧٥ : ١٩٨٦ .

جـــــــدول رقـــــم (٥)

يبين تطور اعداد المدارس والأقسام والفصول والتلاميذ بمدارس التعليم الثانوى التجارى خلال الفترة ٧٥ : ١٩٨٦

العام الدراسى	عدد المدارس	عدد الاقسام المختلفة	مستجدون بالصف الأول			عدد الفصول	جملة الصفوف		
			عدد التلاميذ				عدد التلاميذ		جملة
			بنات	جملة			بنات	بنون	
١٩٧٦/٧٥	١٧٦	٢٣٧	٤٠٥٦٠	٨٣٤٦٥		٦٨٦٧	١١٥٩٧٠	١٢٠٢٠٠٧	٢٣٦١٧٧
١٩٧٧/٧٦	١٩٢	٢٥٢	٤٣٦٢٧	٨٥٨٧٢		٧٥٨١	١٢٨٥١١	١٣٠٤٢٠	٢٥٨٩٣١
١٩٧٨/٧٧	٢٠٣	٢٧٤	٤٩٦٢٢٧	٩١٦٠٥		٨١٦٦	١٤٠٩٨٩	١٣٤٢١٢	٢٧٥٢٠١
١٩٧٩/٧٨	٢٢٠	٢٨١	٦١٨٨٥	١١٧٥٤٢		٨٩٧٦	١٦٢٦٦٠	١٤٦٩٩١	٣٠٩٦٥١
١٩٨٠/٧٩	٢٣٧	٢٩٥	٦٧٣٤١	١٢٤٤٦٧		٩٨١٣	١٨٦٩٨٦	١٥٧٩٠٠	٣٤٤٨٨٦
١٩٨١/٨٠	٢٥٦	٣١٤	٧٦٠٥٣	١٤٠٢٠٦		١٠٩٥٣	٢١٢٩٣٠	١٨٠٥٤٢	٣٩٣٤٧٢
١٩٨٢/٨١	٢٨٨	٣٢٧	٨٥٦١٤	١٥٨٣٣١		١١٨٨٣	٢٣٤٠٣٢	١٩٧٧٤٩	٤٣١٧٨١
١٩٨٣/٨٢	٣٠٥	٣٣٠	٧٦١٢١	١٣٣٥١٤		١٢٠٦٩	١٩٣٦٢٣	٢٤٤٨٦٧	٤٣٨٤٩٠
١٩٨٤/٨٣	٣٤٠	٣١٧	٨٦١٣٨	١٤٦٣٨٤		١٢٢٦٧	١٨٨٨٥٠	٢٥٢٧٦٠	٤٤١٦١٠
١٩٨٥/٨٤	٣٦٠	٣٩٩	٩٨٨٨١	١٦٥٨١٠		١٢٣٨٩	١٨٦٧٩٩	٢٦٥٥٣٤	٤٥٢٣٣٣
١٩٨٦/٨٥	٣٨٨	٢٦١	١٠٥٩٩٥	١٧٣٩٩٢		١٣٢١٧	١٩١٧٢٣	٢٩٤٨٦٠	٤٨٦٥٨٣
١٩٨٧/٨٦	٤٢١	٢٤٥	٩٨٥١٧	١٥٣٩٦٩		١٣٥٣٤	١٨٥٢١١	٣٥٠١٩	٤٩٠٢٣٠

المصـــــــدر : وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للاحصاء ، الاحصاء الاستقرارى للتعليم الثانوى التجارى

يتضح من الجدول السابق :

- زيادة أعداد المدارس الثانوية التجارية بشكل كبير حيث كانت فى العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ ـ ١٧٦ مدرسة فقط ، فوصل هذا العدد الى ٤٢١ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

كما زادت الأقسام الملحقة بالمدارس من ٢٣٧ قسما الى ٢٤٥ قسما

- زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى التجارى فى الصف الأول ، فقد وصل عدد الطلاب الى ١٥٣٩٦٩ عام ١٩٨٧/٨٦ وترجع هذه الزيادة فى الاقبال على التعليم التجارى من دون فروع التعليم الفنى الى تقاربه مع التعليم العام حيث يغلب عليه الطابع النظرى .
- زيادة إقبال الفتيات على هذا النوع من التعليم بشكل ملحوظ حيث كان عددهن ٤٠٥٦٠ عام ١٩٧٥ وصل الى ٩٨٥١٧ عام ١٩٨٦ .

وقد صدر قانون جديد فى الثمانينات ينظم أحوال التعليم بصفة عامة بما فى ذلك التعليم الفنى وهو قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن التعليم .

أهداف التعليم الثانوى التجارى فى مصر منذ ١٩٨١ :

حدد القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الأهداف الخاصة بالمدارس الفنية :

" تهدف المدارس الفنية إلى إعداد فئة الفنى ، فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والادارة والخدمات ".

وقد حددت أهداف عامة للتعليم الفنى فى :

- استكمال الاعداد الانسانى والقومى للطلاب .
- إعداد الطلاب للعمل فى أحد المجالات التجارية أو الزراعية أو الصناعية على مستوى فنى متوسط (عامل ماهر أو كاتب) وذلك وفقا لمواصفات محددة لكل مجال .

ـ تأهيل الطلاب لمواصلة التعليم والنمو العملى والمهنى

كما حددت أهداف خاصة بالتعليم الثانوى التجارى فى توصيف الأعمال التى يقوم بها الخريجون فى سوق العمل وهى :

ـ الأعمال المالية والكتابية فى الجهاز الحكومى أو فى المنشآت على اختلاف أنواعها :

- الحسابات وامساك الدفاتر
- استعمال الوسائل المكتبية والحسابية
- أعمال الأرشيف
- سجلات التوريد والمخازن
- أعمال التحصيل والصرف
- الكتابة على الآلة الكاتبة بنوعيها
- سجلات شئون العاملين
- أعمال السكرتير الخاص

ـ الأعمال المهنية المتخصصة فى المجالات ذات النوعية الخاصة وهى :

- معاملات تجارية
- الشئون القانونية
- تأمينات تجارية
- مشتريات وأعمال مخازن
- الشئون الفندقية (مطابخ ـ مطاعم ـ مكاتب ـ اشراف داخلى)

ـ الأعمال الحرة وتتمثل فى :

- عمليات التجارة الداخلية
- امساك الدفاتر ومراجعة الحسابات (فى حدود قانون مزاولة المهنة)

ولتحقيق ذلك ينبغى أن يتوافر فى المتخرجين من هذه المدارس :

١ ـ قدر مناسب من الثقافة العامة .

٢ ـ المهارات اللغوية بحيث تكون هناك قدرة على :

- إتقان التعبير الشفهى والتحريرى باللغة القومية ، وخاصة فى المجالات المتصلة بالأعمال المهنية التجارية .
- استخدام المراجع وتلخيص الموضوعات .
- استخدام لغة أجنبية واحدة فى التعبير الشفهى والتحريرى بمستوى مقبول وبوجه خاص .

ـ اتقان أهم التعبيرات والمصطلحات الفنية بها بما يمكنه من التحدث وكتابة الرسائل والمستندات التجارية .

ـ المهارات اللازمة لأعمال السكرتارية ، بحيث يكون المتخرجون قادرين على :

- اتباع السلوك المناسب المتفق مع أداء هذه المهنة أو مع مقتضيات العلاقة الانسانية السليمة .
- القيام بالاجراءات المناسبة الخاصة بالتحضير للاجتماعات و إقامة الحفلات الاجتماعية .
- تتبع الأخبار التجارية والاقتصادية المحلية والعالمية وتلخيصها .
- تتبع المراحل التى تمر بها المكاتبات الصادرة والواردة .
- القيام بعمليات الحفظ والفهرست والتصنيف والترتيب .

المهارات اللازمة للأعمال الكتابية والحسابية المتوسطة :

- الكتابة على الآلة الكاتبة العربية بسرعة لا تقل عن ٣٠ كلمة فى الدقيقة .
- الكتابة على الآلة الكاتبة الأفرنجية بسرعة لا تقل عن ٤٠ كلمة فى الدقيقة .
- صيانة الآلات الكاتبة وإصلاح الأعطال البسيطة فيها .
- التعرف على أهم المستندات التجارية وإثباتها فى الدفاتر التجارية .
- القيام بالعمليات الحسابية الأساسية .
- الالمام بأهم المبادئ الاقتصادية والمالية وتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية .

ـ المهارات اللازمة لتأدية العمل فى المجالات ذات النوعية الخاصة (١)

---

(١) وزارة التربية والتعليم : كتاب تقرير تطوير التعليم الفنى عام ١٩٨١

ص . ص ١ : ٤

بالنظر الى الأهداف السابقة المحددة بقانون التعليم ، الثانوى التجارى فيلاحظ أنها مقسمة الى أهداف عامة يشترك فيها التعليم الفنى بأنواعه المختلفة ، ثم أهداف خاصة بالتعليم الثانوى التجارى و تحديد المهن والوظائف التى يعد طلابه لها ، ثم تحديد للمهارات التى يجب أن تكسبها المدرسة لطلابها . وبالرغم من أن الأهداف واضحة ومحددة الا أنه لا يوجد أهداف خاصة بكل مادة دراسية على حده وخاصة المواد التجارية المرتبطة بالاعداد المهنى

فعن طريق تحديد هذه الأهداف السلوكية والاجرائية يمكن اختيار المادة الدراسية ، والطريقة التى تستخدم للتدريس ، والمعلم الذى يقوم بتدريسها . ومن هنا يسهل تحديد طريقة تقييم الطلاب والمستوى المقبول لأدائهم طبقا للفروق الفردية بينهم .

ومن ثم يجب التركيز على تطوير عناصر العملية التعليمية و تحسينها داخل كل صف ، بحيث تنبثق عن هذه العناصر ذاتها أهداف معينة من خلال فهمها وتحديد العلاقات القائمة بينها ، من حيث نوعية التلميذ ـ حاجاته وصفاته ـ نوعية المعلم ـ نوعية الكتاب المدرسى و الامتحانات التى يخضع لها التلميذ . (١)

---

(١) منير بشور : " الأهداف التربوية فى البلدان العربية " مجلة التربية الجديدة العدد الثالث عشر ، ديسمبر ١٩٧٧ ، ص ص ٣٨ : ٤٢

سياسة القبول بالتعليم الثانوى التجارى :

حددت شروط القبول بالتعليم الفنى بما فى ذلك التعليم التجارى فى :(١)

- أن يكون الطالب حاصلا على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى فى العام الدراسى السابق لعام الالتحاق .
- ألا تزيد السن فى أول أكتوبر على ثمانية عشر عاما ، ويمكن التجاوز فى السن فى حدود ستة أشهر بالزيادة اذ وجدت أماكن خالية بعد استيعاب الاصغر سنا المستوفين للحد الأدنى للدرجات على مستوى كل محافظة .
- أن يكون لائقا من الناحية الصحية والبدنية وفق الشروط المقررة بضرورة سلامة جميع أصابع اليدين بالنسبة للتعليم التجارى .
- ويتم تنسيق القبول وفق مجموع الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى شهادة إتمام التعليم الأساسى .

و هنا لا يشير القانون الى استخدام بعض اختبارات القبول التى توضح ميول واتجاهات الطلاب وقدراتهم التى تعتبر مؤشرا لنجاحه فى الدراسة التجارية ، ومن ثم فى نجاحه فى المهن التى تعده المدرسة لها . فهذه الاختبارات تمكن المدرسة من قبول الطلاب الذين تتناسب قدراتهم مع متطلبات الدراسة وتصميم برامج الدراسة طبقا لهذه القدرات مما يسهل نجاح الطلاب وتقبلهم للدراسة .

ويتضح من ذلك أنه يجب اعداد هذه الاختبارات و تطبيقها على الطلاب قبل الالتحاق بالمدارس التجارية مع بقية الشروط المحددة بالقانون لقبول الطلاب .

---

(١) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم (١) بتاريخ ١٩٨٦/١/١ بشأن قواعد الالتحاق بمدارس التربية والتعليم ، على الآلة الكاتبة

الخطـــــة الدراســـــية :

تـم تطـوير خطة الدراسـة الخاصة بالتعليم الثانوى التجارى ، علـــى أسـاس تقسـيم مجالات الدراسـة الى ثلاثـة أنـــواع :

١ ـ مواد عامـــــة : تهدف الى الاعداد الثقافـى والاجتماعى والجســـمى والنفسـى للطلاب ، واكسـابهم بعض المهارات والمعارف الأسـاسية كقاعدة للمواد والتدريبات المهنيـة .

٢ ـ مواد مهنيـــة : تعـد الطلاب مهنيـا وتعطيهم قدرا مناسـبا مـــن الدراسـة الفنيـة فى مجـال التخصص نظريا وعمليـا .

٣ ـ تدريبات مهنية : وهى التى يمارس الطلاب من خلالها المهارات المتصلـة فى تخصصهـم ممارسـة فعليـــة .

وقـد تـم الغاء تدريس بعض المواد الدراسـية التى كانت تدرس فـــى الخطط السـابقة كمـواد مسـتقلة وأدمجـت فى مواد أخرى ترتبط بهـــا لتحقيـق أهدافهـــا .

وفيما يلـى جـدول رقـم (٦) يبين خطـة الدراسـة فى المدارس التجاريـة للعام الدراسـى ١٩٨٢/٨١ بعد التطـــوير .

جـدول رقـــم (٦)

خطـة الدراسـة المطورة للمدرسة الثانوية التجارية نظام الثلاث سنوات

	الصفـــوف			
	الأولـــ	الثانـــى	الثالـــث	
أ ـ مـواد عامـــة				
تربية دينيـــة	٢	٢	٢	٦
لغة عربيـــة	٦	٦	٥	١٧
لغة أجنبية أولى و ترجمة	٦	٦	٥	١٧
لغة أجنبية ثانيـة	٣	٣	٣	٩
تربية قومية و اجتماعية	٣	٣	٢	٨
رياضيـات عامـة	٣	—	—	٣
توبية علميـــة	٢	—	—	٢
تربية رياضيـــة	١	١	١	٣
مجمـوع	٢٦	٢١	١٨	٦٥
ب ـ مـواد مهنيـــة				
محاســـبة	٣	٤	٣	١٠
سكرتارية تطبيقية عربية	٣	٣	٢	٨
سكرتارية باللغة الاجنبية	—	٢	٢	٤
رياضة مالية و تجارية	—	٣	٣	٦
محاسبة حكوميـــة	—	—	٢	٢
مبـادئ تجارة	٢	—	—	٢
مبـادئ اقتصاد	—	٢	٢	٤
قوانين عمل و تأمينات	—	—	٢	٢
احصـــاء	—	—	٢	٢
مجموع	٨	١٤	١٨	٤٠
جـ ـ تدريبات مهنية				
الكتابة على الالة الكاتبة العربيـــة	٣	٣	٢	٨
الكتابة على الالة الكاتبة الافرنجية	—	٢	٢	٤
صيانة الآلات	١	—	—	١
مجموع	٤	٥	٤	١٣
	٣٨	٤٠	٤٠	١١٨

المصـــدر : الادارة العامة للتعليم التجارى ، ادارة المناهج والكتب ، خطة الدراسة المطـوره للمدرسة الثانوية التجارية العامة (نظام الثلاث سنوات) فـى القرار الوزارى رقـم (٤٠) بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ ، على الآلة الكاتبة .

يتضح من الخطة السابقة أن المواد العامة تحتل المكانة الأولى بالنسبة للحصص الدراسية ، يليها المواد المهنية التجارية ، ثم التدريبات العملية على الآلات الكاتبة . فعلى الرغم من أن هذه التدريبات هى أهم ما يميز خريجى المدارس الثانوية التجارية نظام السنوات الثلاث فعدد الحصص الأسبوعية المقررة لها (١٣) حصة فقط من ١١٨ حصة لجميع المواد . ولذلك يجب زيادة المدة المقررة للتدريبات العملية على الآلة الكاتبة بنوعيها ، كما أقر الخريج ذلك فى البحث التتبعى (١)

المقررات الدراسية :

تعتبر المقررات الدراسية أحد العناصر الأساسية فى العملية التعليمية ويتوقف عليها نوعية الخريجين . وتشمل المقررات الدراسية فى مدارس التعليم التجارى كما هو واضح بالخطة المواد الآتية :

مواد عامة : تربية دينية ، ولغة عربية ، ولغة أجنبية ، وتربية قومية واجتماعية ، ورياضة عامة ، وتربية علمية .

مواد مهنية : محاسبة ، وسكرتارية تطبيقية بنوعيها ، ورياضة مالية وتجارية ، ومحاسبة حكومية ، ومبادئ تجارة ، ومبادئ اقتصاد ، وقوانين عمل وتأمينات اجتماعية ، واحصاء

تدريبات مهنية : الكتابة على الآلة الكاتبة بنوعيها .

ويدل ذلك على كثافة المواد العامة والمهنية التى تدرس للطلاب

---

(١) لمزيد من التفصيلات يرجى الرجوع الى الفصل الخاص بنتائج البحث التتبعى فى البحث الراهن ص ١٤٧ .

والتى تبعد عن أسلوب تبسيط هذه المواد واختصارها خاصة بعد إنشاء الشعب التخصصية بالتعليم التجارى .

فهناك بعض المواد التى ترى الباحثة أنه لا داعى لتدريسها بالمدارس الثانوية التجارية كالرياضة العامة للصف الأول والتربية العلمية ، واللغة الأجنبية الثانية مع ضرورة تخفيض كم المواد الدراسية داخل المادة الواحدة ، وخاصة المواد التجاريسة المهنية نظرا لوجود أنواع أخرى من المدارس النوعية المتخصصة . (١)

المعلم فى مدارس التعليم الثانوى التجارى :

تعتمد المدارس الثانوية التجارية على نوعين من المعلمين :

١ - معلم المواد الثقافية العامة : ويتم اختياره من المرقين من المرحلة الاعدادية .

٢ - معلم المواد التجارية : ويتم اختياره من خريجى كليات التجارة مع الحاقه ببعض التدريبات لاكسابه خبرات علمية وعملية ترتبط بتدريس التخصصات التجارية المختلفة من مناهج التعليم التجارى .

إن برنامج إعداد معلم التعليم الثانوى التجارى (معلم المواد التجارية) سواء برامج الاعداد الاكاديمى (الجامعى) أو الاعداد المهنى (٢) (التدريب فى أثناء الخدمة) لا تهتم بتنمية الصفات والقدرات الشخصية للمعلم ولا باكسابه القدرات اللازمة للقيام بمهنته ، والقدرة على اتخاذ القرار السليم ، ومعرفة أخلاقيات المهنة .

---

(١) انظر الفصل الخاص بنتائج البحث التتبعى فى البحث الراهن ص ١٥٣

(٢) لمزيد من التفصيلات يرجى الرجوع الى الفصل الثالث فى البحث الراهن (محددات الكفاية الخارجية) ص ٨٨

كما يوجد عجز فى هيئات التدريس فى كثير من المديريات التعليمية خاصة المناطق النائية ، وذلك لعزوف الخريجين الجدد عن التعيين فى هذه المناطق . كما يفضل معلمو الثقافة العامة العمل بالثانوى العام عن العمل بالتعليم التجارى . (١)

التقويم : (٢)

يتم التقويم بالنسبة للطلاب فى مدارس التعليم الثانوى التجارى فى امتحانات الصف الأول والصف الثانى كما يلى :

- توزيع درجة النهائيات الكبرى لكل مادة من المواد التى يؤدى فيها الطالب امتحانا تحريريا فى نهاية العام الدراسى على النحو التالى :
  - ٤٠ ٪ من درجة النهاية الكبرى لأعمال السنة على مدار العام .
  - ٦٠ ٪ من درجة النهاية الكبرى للامتحان التحريرى الذى يعقد فى نهاية العام الدراسى .

أولا : بالنسبة لأعمال السنة : ويقصد بها قياس قدرة الطالب على التحصيل الدراسى ومدى نموهم وتقدمهم فى كل مادة ، بالاضافة الى قياس قدراتهم على الفهم والتفكير والابداع ، ومدى المشاركة فى الأنشطة الدراسية ، ويتضمن التقييم فى أعمال السنة الأعمال التحريرية اليومية ، والاختبارات الشفوية ، والمجهود الشخصى ، والاختبارات العملية للمواد التى لها تدريبات عملية ، وتقييم الطلاب فى أعمال السنة عملية مستمرة على مدار العام

---

(١) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتعليم التجارى — مشكلات التعليم التجارى (على الآلة الكاتبة)

(٢) وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن التعليم .

تمكن من متابعة نمو الطلاب وتقدمهم فى المادة الدراسية ، وتقدير المستوى التحصيلى لهم ، وتحديد نواحى الضعف لعلاجها .

ثانيا : بالنسبة لامتحان نهاية العام : وهو امتحان تحريرى وعملى فى المواد الدراسية المقررة ويشترط لدخول هذا الامتحان :

- حصول الطالب عن نسبة حضور لا تقل عن ٧٥ ٪ من مجموع الدروس المقررة لكل مادة من مجموعة التدريبات المهنية مهما كانت الأسباب .
- حصول الطالب على نسبة حضور لا تقل عن ٨٥٪ من عدد أيام الدراسة .
- يخصص النهاية الكبرى كلها لأعمال السنة فى المواد التى ليس لها امتحان آخر العام (مثل التربية الرياضية وصيانة الآلات) .
- يتم التقويم بالنسبة للطلاب فى امتحانات الدبلوم كما يلى :

تعقد الوزارة فى نهاية كل عام دراسى امتحانا عاما تحريريا وعمليا ويشترط لدخول هذا الامتحان :

- حصول الطالب عن نسبة حضور لا تقل عن ٧٥ ٪ من مجموع الدروس المقررة للتدريبات المهنية .
- حصول الطالب على نسبة حضور لا تقل عن ٨٥٪ من عدد أيام الدراسة .

وظل التقويم على هذا النظام حتى أن صدر القرار الوزارى (١) بشأن نظم التقييم و ضوابط الامتحانات فى التعليم الفنى الذى استحدث امتحانات لنصف العام يستحوذ على نصف أعمال السنة المقررة سابقا وأصبحت نسبة التقويم كما يلى :

٢٠ ٪ أعمال السنة .

٢٠ ٪ امتحان نصف العام الدراسى .

٦٠ ٪ امتحان آخر العام الدراسى

---

(١) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن نظم التقييم وضوابط الامتحانات فى التعليم الفنى

وذلك بالنسبة للصف الأول والثانى . وقد اتجهت الوزارة لهذا التطوير لمضاعفة الثقة بالمعلمين بعد أن ضعفت فى السنوات الأخيرة لانتشار ، ظاهرة الدروس الخصوصية . وقد استحدث هذا النظام السماح لطلبة الصف الثالث بدخول امتحان الدور الثانى للطلبة الراسبين فى امتحانات الدور الأول كما هو مقرر للصف الأول والثانى .

ويلاحظ فى طريقة التقويم السابق ذكرها أنها تركز على قياس ما حصله الطالب فى كل مادة من خلال مجموعة الدروس المقررة فيها ودون استخدام الأنشطة المختلفة التى يمكن أن يمارسها الطلاب داخل المدرسة أو خارجها كوسيلة للتقويم ، وبالتالى اقتصر التقويم على وسيلة واحدة هى الامتحانات سواء على مدار السنة أو فى نهاية العام وهى الحكم على الطالب فى انتقاله من صف دراسى الى الصف الذى يليه ، دون أية مساهمة فى عملية التطوير عن طريق التغذية الراجعة .

مشكلات التعليم التجارى الراهنة :

لقد عانى التعليم الفنى من مشكلات عدة فى مراحل تطورة المختلفة ، منها ما أمكن التغلب عليه ومنها ما له جذور تاريخية يصعب التخلص منه بسهولة ، وما يزال هذا التعليم يعانى منها حتى الآن .

والتعليم التجارى شأنه فى ذلك شأن باقى فروع التعليم الفنى يعانى من مشكلات متعددة ، تقف حائلا دون تحقيق الأهداف المرجوه له . وهذه هى بعض المشكلات :

نظرة المجتمع الى التعليم التجارى : وهى نظرة متوارثة منذ حكم محمد على الذى ربط التعليم بالوظائف الحكومية مما جعل الشعب يتهافت على التعليم الثانوى العام الذى يؤدى الى الجامعة ، ثم الحصول على الوظائف المرموقة فى الدولة ،

وتجنب التعليم الفنى المهنى الذى يتطلب مهارة يدوية ، وقد تبنى الاستعمار هذه الفكرة أيضا ، وحرص على التقليل من شأن التعليم المهنى الذى يؤدى الى تنشيط التجارة والصناعة ، واهتم بالوظائف والموظفين مما شجع الاقبال على التعليم النظرى وما يؤدى اليه من العمل فى المكاتب الحكومية الذى ينظر اليها كضمان للمستقبل . (١)

ويفسر ذلك درجة عدم رضا الخريجين عن دراستهم فى التعليم التجارى (٢) وتفضيلهم للتعليم العام الذى يؤدى الى الجامعة ، كما اتضح من البحث التتبعى فخريج التعليم الفنى لا يجد فى المجتمع نفس الترحيب الذى يلقاه خريج التعليم النظرى ، ويظهر ذلك واضحا من العلاقات الشخصية والعائلية ويرجع ذلك الى أن خريجى التعليم الفنى لا يلقون المعاملة التى يلقاها خريج التعليم النظرى فى الوظائف الحكومية من حيث نوع العمل والتقدير المادى . (٣)

وبالتالى لا يلتحق من الطلاب بالتعليم التجارى الا الفئة المضطرة الى ذلك . (٤)

---

(١) لمزيد من التفصيلات راجع الفصل الثانى من هذا البحث ، ص ٣٢ .

(٢) راجع نتائج الدراسة التتبعية فى الفصل الرابع من البحث ، ص ١٣٨

(٣) عبد العزيز القوصى : "التعليم المهنى والوعى الاجتماعى" صحيفة التربية ، السنة العاشرة العدد الثانى يناير ١٩٥٨ ، ص ٣٤

(٤) سالم على حسن هيكل : أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على نظم التعليم دون الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ص ٩٣

- اتجاه الخريجين الى مجالات عمل لا تتصل بالمهن التى أعدوا لها ويرجع ذلك إلى :
  - عدم ربط المدرسة بحاجات المجتمع الموجودة فيه .
  - عدم التنسيق بين الحاجات الخاصة بالمجتمع المحلية والقومية .
  - عدم مراعاة المناهج لهذه الحاجات التى تتطلب تنوع المناهج .
  - عدم مراعاة المناهج للتدريب الميدانى فى المؤسسات الخارجية .

وقد أدى ذلك الى عمل الخريجين فى أماكن لا تتصل بالمهن الموجودة فى سوق العمل ، والتى أعدوا لها مع عدم توافر الخبرة بالعمل . (١)

- تدخل المحليات فى فتح فصول ملحقة تتزايد عاما بعد آخر ، ثم تطلب تحويلها الى مدارس دون الرجوع الى قطاع التعليم الفنى ، والتوسع فى فتح فصول الخدمات دون تجهيزها ، والتوسع فى إنشاء المدارس الخاصة ، وتجاوز بعض المديريات فى ميزانيات الفصول الجديدة ، وعدم وجود بيانات كاملة عن احتياجات قطاع الانتاج والخدمات من القوى العاملة ، خاصة فى المجالات التى تستدعى استعمال الآلات الحديثة (الميكروفيلم ، الحاسب الآلى ، آلات كاتبة كهربائية والآلات الحاسبة الحديثة .) (٢)
- غياب التخصص مما لا يسمح بالتعمق فى ناحية من النواحى التى يحتاج اليها السوق العمل فتكون النتيجة انخفاض مستوى الخريجين . (٣)

وقد تم التغلب على هذه المشكلة وتخفيف حدتها عن طريق إنشاء شعب التخصص والمدارس ذات النوعية الخاصة .

---

(١) خليل كامل ابراهيم : "أهداف التعليم الفنى واتجاهاته" صحيفة التربية العدد الثانى ، يناير ١٩٥٨ ، ص ٤٢ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتعليم التجارى ، مشكلات التعليم التجارى (على الآلة الكاتبة)

(٣) على أحمد على : "التعليم التجارى فى الميزان" صحيفة التربية ، العدد الثالث ، مارس ١٩٦٧ ، ص ٥٢ .

- التقدير المادى لمعلم التعليم التجارى حيث يحصل على دخل أقل مما يحصل عليه زملاؤه ممن اتجهوا الى العمل بميدان التجارة والأعمال والشركات أو المؤسسات ويؤدى هذا الى هروب الخريج الجامعى الممتاز بعيدا عن التدريس ، مما يؤثر على مستوى الخدمة التعليمية بالمدرسة .
- زيادة الفترات المسائية بالمدارس وترحيل فصول الخدمات لتصبح فترة ثالثة ، مما يترتب عليه زيادة الاستهلاك للمبانى ، وزيادة الحاجة الى الترميم والصيانة كما تلجأ بعض المحليات الى تحويل مبانى المدارس التجارية ، الى مدارس صناعية بحجة تخفيض نسبة القبول بالتعليم التجارى والتوسع فى التعليم الصناعى .(١)
- مشكلة فائض العمالة حيث يمثل خريجو المدارس الثانوية التجارية أكبر فائض بين التخصصات التى توزعها الوزارة ، مما يتطلب الحد من التوسع فى هذا التعليم وضرورة دراسة مشكلة تزايد الأناث عن الذكور ، ومحاولة توجيههن الى أنواع التدريب الأخرى . (٢)

وقد أكد البحث التتبعى الذى قامت به الباحثة فى الجزء الميدانى من هذا البحث على استمرار الزيادة من خريجى التعليم الثانوى التجارى من الأناث عن الذكور حتى الآن .

اتجاهات تطوير التعليم الثانوى التجارى :

تهدف الوزارة الى احداث نوع من التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة ، وفى الاتجاه الذى تسير فيه الدولة وفقا لاحتياجاتهم فى ضوء الخطة ، ويعنى هذا رفع نسب المقبولين فى التعليم الفنى وخفضها فى التعليم العام .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة : المؤتمر القومى للتعليم (السياسة التعليمية وما تضمنته استراتيجية التعليم الفنى فى المؤتمر السنوى لقيادات التعليم الفنى لعام ٨٦/٨٧) ص٢

(٢) وزارة القوى العاملة : فائض الخريجين فى التعليم الثانوى التجارى ، نقابة التجاريين مجلة التجاريين ، العدد ١٣ ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٧

وقد اتجهت الوزارة الى تجميد التوسع فى التعليم التجارى سواء الرسمى أو الخاص بمصروفات ، والحد من اعداد المقبولين بالتعليم الثانوى التجارى ، مع التوسع فى التعليم الصناعى لأقصى حد من الاستيعاب فى المدارس الموجودة الآن وتعتبر هذه الخطوة بمثابة محاولة للوصول الى نقطة تثبيت الأوضاع على الطريق الذى يؤدى الى تحقيق السياسة التعليمية فى ضوء الخدمة العامة واحتياجات المجتمع . وقد تم تحويل (١٠٠) فصل من التعليم التجارى الى التعليم الثانوى الصناعى فى العام الدراسى ٨٤/١٩٨٥ — والجدول التالى رقم (٧) يبين خطة الوزارة المستهدفة حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لقبول نوعيات التعليم الفنى الثلاث .

جدول رقم (٧)

مقارنة بين النسب المئوية للمقبولين بنوعيات التعليم الفنى عام ٨٤/١٩٨٥ والمتوقع قبولهم حتى عام ٢٠٠٠

سنوات الخطة	التعليم الصناعى	الزراعى	التجارى	المجموع
٨٤ / ١٩٨٥	١٩	٤ ر ٧	٧ ر ٣٣	١ ر ٦٠
٨٩ / ١٩٩٠	٧ ر ٢٣	٩ ر ٧	٦ ر ٢٩	٢ ر ٦٠
٩٤ / ١٩٩٥	٩ ر ٢٦	٣ ر ٨	٥ ر ٢٨	٧ ر ٦٣
٩٩ / ٢٠٠٠	٥ ر ٢٩	٧ ر ٨	٣ ر ٢٧	٥ ر ٦٥

المصدر :

وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية فى مصر ، المكتب الفنى للوزير يوليو ١٩٨٥ ، ص ٣٠ .

يتضح من سياسة الوزارة تجاه التعليم الفنى أنها تركز على تقليص حجم التعليم التجارى من خلال تخفيض عدد الطلاب الملتحقين به ، وهذا لا يعنى حل المشكلات التى يعانى منها هذا النوع من التعليم ، فالاهتمام بالكم وحده دون الكيف لا يؤدى الى التطوير ، فلابد من احداث التوازن بين الجانب الكمى والكيفى للتعليم الثانوى التجارى ، ويتم ذلك من خلال متابعة الخريجين لتحقيق رفع مستوى العملية التعليمية والكفاءة المهارية ، وتصويب خطط التعليم الفنى ، مع وضع خطة للتدريب التحويلى حتى يمكن توجيه الفائض الذى قد يظهر فى بعض التخصصات (كالشعب العامة) وتحويله الى تخصصات أخرى مطلوبة .

كما تحرص الوزارة على تطوير وتحديث التعليم الفنى فى جوانب متعددة مثل(١) :

- الاعداد لانشاء مشروع كبير يهدف الى انشاء كلية متخصصة لاعداد معلم التعليم الفنى لتدريس المواد الفنية أو العملية (المدرب) وسوف تختص بتوفير المعلمين والمدربين للمدارس الصناعية والتجارية وستضم أقساما فى المجالات الادارية كالمحاسبة وادارة المعلومات والمكاتب وتكنولوجيا الادارة .
- السماح بتغيير المسار من التعليم الثانوى العام الى التعليم الفنى وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للناجحين بالصف الثانى الثانوى العام للالتحاق بالصف الثانى من التعليم الفنى الذى قد يكون متفقا بصورة أفضل مع ميولهم واستعدادهم كما اتيحت نفس الفرصة للراسبين فى الثانوية العامة سنة واحدة أيضا .

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية : تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية (وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتوثيق والمعلومات ، ١٩٨٨) ص١٣٦ .